الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير

التاريخ: 2015/2/18

كلمة الوزير علي حسن خليل في لقاء غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت

يشرفني اليوم ان نلتقي معا في مشروع الشراكة الحتمية التي يجب ان تكون بين الدولة والقطاع العام والهيئات الاقتصادية والقطاع الخاص وهي شراكة الضرورة وتكتسب اهمية بالغة في اللحظات الحرجة التي يمر بها لبنان ومسيؤولية على الدولة ان ترعى الوضع الاقتصادي والمالي في البلد وتحميه.

كنا نتنمنى ان يكون هناك انتخاب رئيس للجمهورية لانه لا يمكن الحديث عن استقرار فعلي في البلد وانطلاقة حقيقية لمشاريع عمل وخطط دون ان يكون هناك انتظام في المؤسسات الرسمية ودون ان يكون انتظام للحكومة مع انها جاءت نتيجة التفاهمات لتمرير المرحلة السابقة، لكني اعترف اننا أمام عجز حقيقي في العمل السياسي وفي غياب رئيس للجمهورية لا يمكن ان يكون عمل سياسي حقيقي ويدار البلد من دون الاثار السلبية ولا يعقل ان يكون جمهورية ب 24 راس وانا منهم ويعتبر كل واحد نفسه انه ملك او امير او رئيس في ما يتعلق بالملفات حيث يغيب المنطق عن ادارة الامور وتتدخل العناصر الحزبية في مقاربة أي ملف من الملفات. صحيح اننا استطعنا تسجيل الكثير من الانجازات في ما يتعلق بالادارة والتعيينات واتخاذ قرارات جريئة على أكثر من مستوى حتى بغياب رئيس للجمهورية لكن نتيجة عدم الالتزام بالقواعد الدستورية في إدارة السلطة التنفيذية أوقعنا في الكثير من مطبات التعطيل في قضايا جوهرية وأساسية تتصل بحياة الناس والمشاريع الكبرى التي يجب ان تقر في سبيل أن يكون هناك تحسين جدي في واقعنا الاقتصادي والاجتماعي.

لا انفي وجود الكثير من العلامات الايجابية بالاضافة الى ما حققته الحكومة من ايجابية مهمة هي الحفاظ على استقرار البلد في ظل الوضع القائم حيث لم تشهد المنطقة العربية سابقاً مثل هذه الفوضى والاشتباك الكبير وانقلاب كل المعايير القائمة حتى في الجغرافية ولكننا في لبنان بقينا على

وزارة المالية – بناية وزارة المالية – رياض الصلح – بيروت – لبنان.
هاتف: 01-642720 – فاكس: 01-642762 – البريد الإلكتروني minister@finance.gov.lb

وضع افضل في الامن.
لا يمكن الحديث عن استقرار لاوضاع المنطقة حول القضايا العالقة لأننا قد نكون امام سنوات حتى نشعر بتشكيل جديد لاشكال الحكم واشكال الانظمة حتى الدول نفسها بتحالفاتها وبالعلاقات الاقليمية التي تزداد تعقيدا تشعر بذلك وكذلك كل قطر من الاقطار في منطقتنا وإن الاطلالة على هذا الامر ضروري ونحن لا يمكن أن نفصل انفسنا عما يجري في المنطقة .
للبنان بطبيعة نظامه الاقتصادي وبانقساماته السياسية والمذهبية والطائفيةله ارتباط وثيق بالمنطقة وبجزء من هذا الارتباط مع دول بعيدة.
اليوم في لبنان فتحت الأبواب للحوار الداخلي وحتى في اعلى درجات الاشتباك السياسي من المهم أن تلتقي قوى متابعدة عن بعضها قوى تقسمها مسافة شاسعة ليتحاوروا ويحاولوا البحث عن المشترك وتضييق نقاط الخلاف. هذا امر له اهمية استثنائيية وكبرى على الرغم من الخطاب العالي اللهجة ولكن اشهد ان الحوارات الداخلية هي بأعلى درجات الوعي وتستهدف الوصول الى نتائج وقد حققت بعض النتائج ونطمح الى تطوير النقاش للوصول الى افاق لحل القضايا الكبرى السياسية، وبالتأكيد مثل هذه الحوارات تؤسس لتلقي كل ما يحصل في المنطقة لنكون جاهزين لانتخاب رئيس للبنان ولتطوير حكمنا بما يحفظ ميثاقنا الوطني ومشكلاتنا الكبرى.
نحن مع بعضنا بكل صراحة نريد ان نتعاون، ونلتقي والدولة بسياستها ويمكن ان لا تلتقي مع الهيئات الاقتصادية فبكل وضوح يمكن ان يكون هناك الكثير من الخلافات بين الهيئات الاقتصادية والدولة لكن لا يمكن لعدم التفاهم ان ينتج خلافا ينعكس على تثبيت وتعزيز الاستقرار ووضعنا المالي.
اعرف ان هناك معضلات لكن الدولة تقوم بمسؤلياتها وواجباتها والتزاماتها وتدفع ما يتوجب عليها ولم تقصر يوما في ما يتعلق بها .
في سنة ال2014 قاربت نسبة النمو 2% على الرغم انها ليست جيدة لكن في ظل كل هذه المعطيات اعتقد انها مقبولة ونتمنى ان تتحسن بال2015.
لقد أظهر الاقتصاد اللبناني معدلات تضخمية الاكثر تدنيا منذ عدة سنوات إذ ان مؤشر سعر المستهلك لم يتجاوز معدله السنوي 1,9% خلال 2014 هناك مجموعة من العوامل الناتجة عن السياسات المالية والاقتصادية واليوم نحن امام انخفاض لاسعار النفط ما يقارب 50 بالمئة وهذا له نتيجة ايجابية رغم بعض السلبيات. الناحية الايجابية ان الدولة تتحمل جزء كبير في عجز الكهرباء وصل الى 3 الاف و50 مليار ما يعني أننا دفعنا للطاقة الفين ومئة مليون دولار وهذا امر كبير يشكل بالاضافة الى خدمة الدين عجز في موازنتنا واذا بقيت اسعار النفط بحدود 60 دولار لبرميل

النفط فإن الدولة ستحقق وفراً يقارب الالف مليار على الخزينة لكهرباء لبنان وهذا يحرك المشاريع الانمائية.

في المقابل هناك اثر سلبي بحيث لم تتعاط الدولة بمسؤولية في شأن المحروقات. كانت الدولة تحصل350 مليار نتيجة استهلاك البنزين لكن للاسف انخفض ذلك إلى أقل من النصف وبالتالي خسرنا حواليي 200 مليار ليرة، ربما كنا بحاجة الى موازنة بين الاسعار وقدرة المواطن على التحمل وبين مصلحة الدولة للمحافظة على قيمة الاقتصاد في البلد وعندما نوقش الأمر بمجلس الوزراء نوقش نقاشا شعبويا دون الارتكاز على المنطق العلمي.

في كل الاحوال وبالتجربة، لا اعتقد ان يكون هناك انخفاض سريع أو أثر على لبنان ولو القينا نظرة على التحويلات من الخليج العربي فهي لم تتبدل موازاناتها وبعضها رفعت موازناتها اذا اعادت النظر في انفاقها وطبعاً هذا الانخفاض سيؤثر على استهلاك المواطن اللبناني وهذا الامر سينفق في مجالات اخرى يحرك الاقتصاد جزئياً وربما يكون له اثار ايجابية.

في العام .2014 ووفق دراسات حققنا فائضاً 1,6 يعني الف وستمائة مليار ليرة لبنان هذا الفائض لم يكن منذ سنوات واننا قلصنا الانفاق وارتفعت نسبة الواردات نتكلم عن 1600 مليار هذا الامر حتى تشرين الاول نحن نستطيع ان نصل الى مستوى أكبر ينخفض معه مع جملة اجراءات ننوي اتخاذاها في ال2015 ونكون قد وصلنا الى نسبة تتجاوز ال10 بالمئة عن 2013 ويجب ان يتخذ كل ذلك في اطار اصلاحي كامل، وهناك اجراءات كثيرة تتعلق بطبيعة التفاصيل التي ورد جزء منها في كيف يمكن تتطور بعض الاليات التي تسمح بتحريك وضعنا المالي والواردات.

فاذا استطعنا في الحكومة ان نتفق على ملفات كبرى ومنها اطلاق التنقيب عن الغاز التي من غير المفهوم ان تبقى عالقة، وان كنا نعرف أن ذلك يحتاج الى سنوات لكن عندما نلزّم وتدخل الشركات الى المياه اللبنانية ويوضع اول بئر فان نظرة الدولة والمؤسسات المالية ستختلف في طريقة تعاطيها مع لبنان، ورغم ذلك فاننا على ابواب اتفاق بالمراسيم المتعلقة باطلاق عملية النفط، والمراسيم المالية وكل ما يحتاجه هذا الامر وكل النقاش السياسي يتجه نحو سرعة الوصول الى تفاهم.

من جهتنا كوزارة فاننا نعمل باعلى درجات الانفتاح وتقدمنا بالعمية وقمنا بخطوات للوصول الى مثل هذا التفاهم سريعا.

هناك مشكلة الموازنة العامة وبصراحة في الشهر الثاني وشكلت هذه الحكومة وباشرنا عملنا في وزارة المالية فتقدمنا بموازنة 2014 ووزعت على الوزراء وللاسف لم توضع للنقاش لاكثر من سبب وفي العام 2015 وفي المهلة الدستورية لتقدم الموازنة في نهاية اب تقدمنا بموازنة 2015 وسجلت

في مجلس الوزراء، وتقدمت بكتاب في ايلول أطلب فيه من مجلس االوزراء كي يدعو الى جلسة للموازنة العامة وأنه في حال تلكؤ مجلس النواب على الحكومة أن تصدرها بمرسوم وهذه خطوة جريئة جدا لوزارة المال في وجود الحساسية القائمة، لكن مع كل هذا ارسلت كتاباً الى مجلس الوزراء ولأسباب معينة تلكأ بواجباته فلنقم بواجباتنا كحكومة ونقر الموازنة العامة وتقر بمرسوم، لكن للاسف مجلس الوزراء لم يقم بواجباته على هذا الصعيد.

الاسبوع الماضي جرى نقاش جدي مع رئيس الحكومة واتفقنا على ان تكون مناقشة للموازنة العامة قبل نهاية شباط وتأخر هذا الامر واعتقد أننا امام مناقشة الموازنة قبل نهاية هذا الشهر .

السؤال الاول لكل المؤسسات المالية والنقدية العالمية كيف يستطيع بلد لعشر سنوات دون موازنة عامة بأن يعمل على القاعدة الاثني عشرية وفق موازنة 2005 وهذا يدخلنا في امور في غاية التعقيد وقد التزمنا في الحكومة على ألاّ اوقع على مراسيم غير دستورية واعرف ان حكومات انفقت نتيجة الضرورة لكن كان ذلك غير دستوري ولا يمكن ان تعطى سلفة لأي وزارات. السلف تعطى للمؤسسات العامة القادرة على تسديد سلفها في المرحلة الماضية انفقنا الاف المليارات تحت عنوان تسيير المصلحة العامة

لكن في العام 2015 لم نوقع اي سلفة وبالتاكيد عندما تكون الموازنة غائبة يحصل فلتان في كل الوزارات من الاساس في عمل المجالس النيابية هو اقرار الموازنات نحن اليوم منذ 10 سنوات دون موازنة وهذا الامر سيكون الهدف الاساسي في الايام المقبلة.

كما أننا امام اصدار سندات جديدة باليورو بوند وقد اصبح ذلك موضع التنفيذ قريباً وكل المؤشرات ايجابية وما ننتوقعه ان يكون اقبال على هذه السندات وكل االمؤشرات لصالحنا على هذا الصعيد وهي عملية دقيقة ويجب ان تحترم في اصولها ومواقيتها وهذا الامر ننسقه مع البنك المركزي لنصل الى مليار و400 مليون دولار اصدارات وأن اكتتاب المصارف الاجنبية هو 22 % حتى الفوائد كانت نسبياً جيدة في المرة السابقة سواء كان على 6 سنوات أو 12 سنة ونعمل على مدى ابعد وهي استراتيجية تجعلنا قادرين على رؤية الدين الخاص بنا.

لقد اصبح لدينا مشهد الدين العام اوضح وخريطة توزيعه اوضح واصبحت مبنية على جملة من المعطيات التي تؤثر في عملية هذه الادارة والعنوان الاهم الاساسي في الاصدارات هو تقدير مصلحة الدولة فهي التي تتحمل العبء وعليها ان تنتبه كثيراً حول كيفية الحفاظ على وضعها المالي وبعض شركات التنصيف اعطت مؤشراً لكن ما حصل مقارنة بالمنطقة كانت مقبولاً.

في ما خص الدين للعام 2014 فان نسبته هي بحدود 134 بالمئة من الناتج المحلي ولا نسبة كبيرة عن العام 2013 .

نحن على استعداد كوزارة مالية الى الاستماع والى التعاطي الجدي والعمل معاً بمسؤوولية واتطلع الى قيام ورشة حقيقية بين كل الهيئات ووزارة المال تنطلق من مسؤولية كل طرف من اجل الحفاظ على تحسين وضعنا المالي في البلد ولا حدود له الا المصلحة العامة.

في موضوع الاستردادات هناك ملاحظات وإنني في أقرب وقت أن يكون لدينا تصور حول كيفية تنظيم دوري ومنتظم لعملية دفع الاستردادات. هناك جزء بسيط للاسف حل ويجب ان يكون قاعدة، وعلى المؤسسات والهيئات الاقتصادية ووزارة المال العمل للوصول الى تعاون مشترك.

وبالنسبة لدعم الفوائد والقروض لبعض لمؤسسات لدينا مؤسسة الاسكان وقد وضعنا خطة لتجنب اي تأخير في عمليات الدفع كي تستمر تلك المؤسسة بعملها لدعم ذوي الدخل المحدود وقد خصصنا لها سلفة قادرة على تغطية كل الاحتياجات وفق الموازنة التي قدمتها .

في موضوع الاجراءات الاصلاحية التي بوشر بها في وزارة المالية وقد يمكن للبعض أن يشكك ومن حقه لكن في موضوع الشؤون العقارية لن يكون هناك تهاون لا بحق الدولة ومشاعاتها ولا بحق المواطن ان يحصل على خدماته، لقد اتخذت خطوات جريئة ولن يكون هناك غطاء على احد علينا أن نكون صوتاً واحداً ونعالج المشكلات وأنا جاهز لمتابعة كل تفصيل على الخط الساخن . هناك مئات من المتابعات حصلت، وضروري أن يتابع الراي العام معنا وكذلك الهيئة العليا للتاديب. ان القرارات بحق المخالفين تصدر يومياً وسيظهر التحسن في وقت قريب ويحتاج لوقت ليظهر في موضوع الجمارك المسألة اصعب.

في القطاع الجمركي هناك منظوممة من الفساد متحكمة في هذا القطاع يصعب تفكيكها لكن ليس مستحيلاً وهناك اجراءات جذرية نتخذها ولن تنتهي المشكلة اذا تساهلنا في عمليات الضبط ومواجهة المواد الفاسدة المرتبطة بالصحة والسلامة العامة خصوصاً وأن بلدنا صغير ولا يحتمل مشكلات لها علاقة ببنيته وبالتالي لها اثار مباشرة على الناس.

المكتب الإعلامي